

ق ۹۴۳

خطی

مستعمل بود ۱۲ ساله



امامی

19

مجموعه

۱۲

مستعمل بر ۱۲ ساله  
خطی

۹۳۲

۱- در طرف چهارم سفید گشته بود

۲- این برگ عیار گشته بود

۱۸۵







بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله حمدا كبيرا كما هو أهل والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله  
وبعد فهذه جملة كافلة بيان صيغ العقود والالتزامات اذ كان  
لا بد من معرفتها لمن احتاج الى شيء منها المكلف لتوفيق حصول الامور  
المطلوبة منها شرعا على الاتيان بها على الوجه المقبض الذي ثبت كونه  
لحصولها دون غيره من الوجوه فان نقل الملك من عين وشفعة  
واباحة الفرج وقطع سلطنة الشكاح والزام الذمة البهية لشخص الحق  
وانتقاط ما في الذمة انما يكون بالطرف المعين لذلك شرعا دون  
بجرد التقصد والتواضي من المتعاملين والمتناجين الا ترى ان المرأة  
لو رضيت بالوطي لم يولد ذلك وان كانت خلية من الموانع وصاحب المال  
لو قصد نقله الى غيره لم يكف ذلك وكذا الوافي كل منهما بغير اللفظ المقبض  
لذلك شرعا بل كصدده فلا يعتد به واعلم ان العقد صفة  
للدهاء من متخاطبين ولو بالفقن يرتب عليها نقل ملك او سقوط حق

القرض

او حل فزح او تسلط على تصرف والعقود عقد البيع والرهن  
والصلح والضمان والحالة والكفالة والوديعة والغارية والوكالة  
والجحالة والشركة والمضاربة والاجاق والمزارعة والمتاقاة والهبة  
والصدقة والعمرى والحبيس والوقف والرصبة والشكاح وفي حكم  
ذلك الخلع والمباراة والعقد على ملته اصناف لازم من الطرفين  
ما اعتبر اصله وهو الذي لا يتسلط على فتحه الا بسبب اجنبي وذلك البيع  
والصلح والضمان والحالة والكفالة والاجاق والمزارعة والمتاقاة  
والصدقة والعمرى والحبيس والوقف والشكاح <sup>والسور التي</sup> والافهم من احدهما  
خاصه وهو الذي لا يتسلط على فتحه من طرف اللزوم الا بسبب اجنبي  
وذلك الرهن فانه لازم من طرف الرهن جائز من طرف المهرتين  
ويلا مح الخلع والمباراة فان اللزوم لما كان لها الرجوع في البذل وكان  
للزوج الرجوع فهو في قوق الفسخ هو لازم من طرفه حارس طرفه وعنه لازم  
من احدهما وهو الجائز وحكم تسلط كل منهما على الفسخ وقد عرض له الذم  
بندوا على جراه <sup>وهو في العقود</sup> والالتزام صيغة شرعية يكفي فيها الواحد <sup>او عتقة</sup> ترشيح  
قطع وصلة او نقل ملك اذ احقاق حق او سقوط ذلك والالتزام







خيار الحلت من الجاسن مثلا او سقوط خيار العبن او خارا الويه كذلك  
 او شرطت لنفسه خيار مدة سنة او لك او لي ولك او بعثك بشرط اختيار  
 زيد الي سنة مثلا او بشرط انك متى ددت الثمن او مثله الى سنة استرجعت  
 البيع ونحو ذلك او بشرط البراءة من غيب كذا وكذا او بالبراءة من جميع العيوب  
 على اصح القولين او بعثك ثمرة البستان الفلاني الموجود بكذا او منضمه الي  
 ثمرة سنتين مثلا او منضمه الى الشئ الفلاني او بعثك به الاشجار وثمرتها فانه  
 يصح في ههنا وان لم يكن قد ظهرت كما لو باع حاملا وضع اليها الحمل ولو خسر العربة  
 مثلا قال بعثك ثمرة هذه النخلة بتغارتم موصوف بصفات كذا وذكر صفات استلم  
 ان كان الثمر مضمونا والا اشرا الى معيوض **س** مع النسيئة هو بيع عين او مضمون  
 في الذمة حالا ثم موطر وصيغته بعثك هذا المتاع بعشرة دراهم او بعثتك  
 في الثمر الى شهر وكل ما سبق من الشروط والاصالة والوكالة آت منها والآراء  
 انه يشترط في الاجل منها وفي كل موضع يذكر كونه محروقا عن احتمال الزيادة  
 والفقضان لكونه غير معين في حد ذاته فلا يصح التاجيل باذكل الغلات وقدم  
 المتأخر من ونحو ذلك **ف**ض **س** مع التلف هو بيع موصوف بصفات في الذمة  
 الى اجل ثمن حال معين او مضمون وهو مقابل النسيئة ولشترط ذكر الصفات  
 التي لها دخل في تفاوت القيمة بسبب تفاوت الاعبات وقد ذكر الفقهاء لكل  
 نوع من الانواع التي يكثر دورانها ويجوز فيها التسليم بصفات مخصوصة على طرقتين  
 للمكلف ليستعمل منها ما يحل في العقد من صفات ما لم يتوضوا اليه ويجب ايضا  
 لذكر موضع التسليم ان كان المتعاقدان يصددهما رقة موضع العقد قبل اكله  
 لو كانا غيريين مجازين وكذا احدهما والآخر ذكره مطلقا وبعبارة اجل التسليم ما سبق

من كونه محروقا عن الزيادة والفقضان وتسليم الثمن في المجلس المتفرق  
 والاجاب للتسليم يقع باستلفتك واستلمت اليك من المشتري وبعثك  
 وملكك واجري مجراه من البائع فلو كان المستلم فيه حنطة قال اشترت لك كذا  
 في تغار حنطة يونسقية عراقية حمراء كبيرة اجبت جديدة جيدة صيرت الى شهر من سنة  
 في موضع كذا فقول البائع قلت ولو ابتدا البائع بالاجاب فقال بعثك  
 تغار حنطة يونسقية الى اخرها بكذا موجهة الى كذا ام لا في موضع كذا فقال المشتري  
 قلت صح والمرجع في ذكر الاوصاف الى العرف فكل وصف يختلف الغراض  
 بسببه وتزيد القيمة وتنقص باعتبار زيادة يعتد بها يجب التعوض اليه وغيره  
 يجب ذكره وجميع ما سبق ذكره من الشروط واجبا رأت منها والظاهر انه لا يحل التسليم  
 فيه اشتراط البراءة من العيوب لانه لا بد من اشتراط ذكر الاوصاف التي لها دخل في  
 تفاوت القيمة والسلام من العيوب في التسليم فيه او كونه مبيعاً ما تفاوتت  
 القيمة تفاوتاً ظاهراً **ف**ض **س** الكافي والكافي هو بيع الدين  
 بالدين كحوز موزه وترك المهر وقد ثبت في السنة المطهرة النهي عنه وكونه محرماً  
 وصيغته ان يقول بعثك ديني الفلاني بديني الفلاني او بعثك  
 ديني الفلاني بعشرة دراهم موجهة الى شهر فقول قلت ومنه  
 ان يسله ديناً له عليه في شئ مما يجوز التسليم فيه على اصح القولين كما لو اسلفه  
 العشرة التي في ذمته في تغار حنطة موصوف بصفات موجهة الى كذا ام لا  
 موضع كذا ولو دعت الحاجة الى مثل ذلك اسلفه عشرة مضمونة غير مقيمة بكونها







ورضيعة كذا ويكون في المراجعة والمواضعة نسبة الرجح والوضيعة الى المال بان يقول  
 بعتك برأس المال ورجح كل عشرة درهما او وضيفة كل عشرة درهما فشرع  
 لوقال الثمن ما به بعتك برأس المال ووضيعة درهم من كل عشرة فالثمن ثمانون ولو  
 قال ووضيعة درهم لكل عشرة فالحط ثمانية وربع وجزء من احد عشر جزءا من درهم فكنز  
 الثمن تسعين ودرهم اجزاء من احد عشر جزءا من درهم ولو قال ووضيعة العشر درهما  
 احتمل كلاً من الاخرين لاحتمال ان يكون الاضافة بمعنى من او بمعنى اللام على ان  
 يكون المراد بوضيعة من العشرة درهما او للعشرة درهما ونحو ان الاحمال البلي  
 لا يقي لان العبارة لا تخلف حيث ان وضيفة العشر درهما لا يكون الا في العشر الدراهم  
 دون ما سواها من اجزاء الدرهم مدرج بان اللفظ لا بد فيه من تقدير هو اما بوضيعة  
 كل عشرة درهما او بقية من وضيفة العشر درهما كما يجري في الجزاء وكل من المعدل  
 محتمل ولا راجح للاحد على الاخر فوضيعة المماثلة هو البيع من  
 غير تعرض الى ذكر رأس المال وضيعة معلومة بما شئت وهو اجد من باقي الاشياء  
 لما فيه من التلوية من الوقوع في الكذب تعذراً او غلطاً والبيع الربا فلا ينفرد بضيعة  
 انما يجزئ به الجزاء من الزمان مع اتحاد الجنس وانتفاء ما تحوز معه الزمان كالابوة والرحمة  
 وكذا القول في الصفوف فانه لا يختص بضيعة عن باقي اقسام البيع نعم في بعض الصفوف  
 قبل التفرقة وان كان من الزمان انما يختص من الجائدين وكذا بيع الثمار والحيوان  
 وبيع المزابنة وبيع ثمن الخلد بعد خوصها بقدر خوصها ثلث وان لم يشترط كون الثمن  
 منها وخلق في ذلك ثلث ثمانية الاشجار المثمرة وثلث وبيع الحماق لبيع الزرع بحسب  
 وان خوص وبيع بقدر خوصه سواء شرط الثمن من الزرع او باع بحسب آخر على الاصح  
 فضع القبال بين الشريكين في الثمرة او الزرع بان يخص حصته  
 احدهما جافة ثم يقبل شريكه حصته فيقبل وهي عقد صحيح لو ردد النص عليها  
 والزم لانه الاصل العقد اتم الا ان اخرج دليل ذلك فحينئذ كلام الاصحاب صحيح  
 قبلت ان يصيب في هذه الثمرة كذا مقول قبلت او قبلت وحكمها وجوب

العوض

منهم م

العوض مع سلامتها من الآفة ولو تلفت فلا شيء ولو تلف البعض فان وفي  
 الباقي بآل القبالة والاستقط عنه قدر ما نقص ومتى زاد الخوص عن قدره قال  
 القبالة قال لا ايد للمتقبل اباحة ولو نقص اكمله ويمل من عقد براسه ام ضرب  
 من الصلح قال لا بد من ان يفي بمصطلح بلفظ الصلح وللنظر في ذلك محال لان  
 الابعاع الصلح على الاصح ولانه يتخرج لا يبطل تلف المعوض عن القبض وليس  
 يبيد ان يكون ذلك عقداً براسه تسهيات الاول المقنن  
 بالبيع الفاسد لا يجوز المضرب فيه للقباض وهو مضمون عليه يعني انه لو  
 تلف او نقص بحال من الاحوال كان عليه ضمانه ويضمن القمى بضمه من التلف وكذا  
 زوايد الثاني الشرط الواقع في العقد اللازم يجب ان يكون لازماً فلو ائتمنع  
 المشترط من فعل الشرط كان لاخر زرع الاموال الحاكم لجبره عليه لعدم القاسم  
 او هو ما لعقود والشرط من عمله المعقود عليه ولقوله صام الموزن عند شرطه  
 الامر عصى الله والاكثر على العدم وفايد الشرط عندهم تسلط الاخر على  
 الفسخ الثالث لا يصح اشتراط شيء من الثمن على غير المبيع بشرط فلو  
 قال بعت عبدك من فلان على ان على خنصر ما به مثلاً فباعه على ذلك لم يصح  
 لانه خلاف مقتضى البيع فلا بد ان يقول اعنق عبدك علي كذا وطلق روجيك  
 وعلي كذا فانه اذا اعتنق او طلق لانه العوض فان ذلك لما كان فكاكاً ولم يكن  
 معارضة كان المبدول ضماناً من الجعالة ولو قال في الصورة الاولى ان يبيعه غيره  
 ما قاله على طريق الضمان فباع الباع العبد لا يبدل بشرط ان يضمن عمره  
 القدر المذكور من ثمنه مع البيع والشرط وكان بيعاً بشرط فصح  
 الاقالة فسخ وليست بيعاً في حق المتبايعين وغيرهما فلا يثبت بها خيار بل يقول  
 ولا شفيع لو كان المبيع شقاً مشفوعاً ونصح في المبيع والعوض مع بقاء ان تبدل الى نقد  
 اسرته كذا

فضل  
 بيع الغرق  
 كسع المدايق  
 وهو بيع ما في  
 الاموات وبيع  
 المضامير  
 وهو بيع ما في  
 الفحول وبيع  
 وهو ان يورث  
 بين الكفاة  
 اي يورث  
 هو كذا بكذا  
 الملاحة  
 ان يبيعه غيره  
 مشاهير  
 متى لم يرض  
 البيع مع المدا  
 الحلي

ان دخل في الدار على صفة وهو على احوال عان من بعد  
 ان دخل في الدار على صفة وهو على احوال عان من بعد  
 ان دخل في الدار على صفة وهو على احوال عان من بعد



في المبدأ والقسم  
 التلعة وتلفها ولا تقع بزيان في الثمن ولا المثلين ولا نقص في أحدهما  
 في بيع كذا وصيغتها ان يقولوا تتأيلنا أو تفانحنا أو اقلتك فيقبل الآخر  
 ولو التمس أحدهما أحده الا قال فقال الآخر اقلتك ففي الاكتفاء بالاشتد  
 عن قبول المثلين تردد ولا يرب ان القبول ادبي القرض عقد جابر  
 من الطرفين ثمرة تملك العين مع رد العوض ففي المثل في القبي  
 القينة ولا بد منه من ايجاب وقبول فاما الايجاب فلا بد ان يكون بالقبول  
 فلا يكفي الدفع على وجه القرض من غير لفظ في حصول الملك نعم يكون ذلك في القرض  
 كالمعاطاة في البيع فيتم اباقة المضمون فاذا تلف العين وجب العوض والذي  
 ينساق اليه النظر ان المعاطاة في البيع تسمى ملكا متزلزلا ويستقر بذا احد  
 العينين او بعضها ومقتضى هذا ان التمس احصا قبل تلف شيء من العينين  
 ان يكون للمشتري خلاف الدفع للقرض منها فانه لا يتم الاخذ الاذن في المضمون  
 واباقة الاذنان ففي ان يكون تملك العين للمقرض لبقائها على الملك اذ المعاطاة  
 منها ولا تملك خلاف الاول وصيغة الايجاب اقرضتك كذا او ملكتك كذا  
 عليك رد عوضه ولا بد من هذا القيد في الثاني دون الاول لان رد العوض  
 جزء من مفهوم القرض خلاف التملك ومثله استلفتك كذا او خذ واصرفه ورد  
 عوضه وخردك ولا بد من قبول اما قولك كقبلت او اقرضت ونحوهما او  
 فعلا كالاخذ على وجه الرضا ولو بوكيله ويصح في عقد القرض اشتراط ما لا ينافي  
 بمقتضاه كالمو شرط رهن او ضمان به اربا بال اخر على الاصح في الثاني خلاف ما  
 لو شرط زيادة في العين او الصفة وزيان الصفة مثل ما لو شرط الدراهم الصحيحة  
 عوض المكنة ولو عكس فشرط المكنة عوض الصحيح لغا الشرط وصح  
 الرهن

في بيع كذا

من المسع

او تصرف فيه  
 ورد عوضه  
 او استغفره  
 عوضه

القرض اما الاول فلان الزاينة في القرض والعتيقه على حد سواء واما الثاني فلان  
 الرضا ملك مستغنى الرضا بالصحيح بطريق اصيل ويصح اشتراط قرض آخر في عقد  
 القرض للمقرض او للمقرض ولا يبعد ذلك بانه بيع اشتراط ايفاء القرض في بلد  
 آخر ومحتاج طالب المقرض في غير بلد الشرط او في غير بلد القرض مع عدم الشرط  
 وجب على المقرض الوفاء مع عدم الضرر وتحقيق الضرر بان يكون قيمة المثل في موضع  
 المطالبة ازيد وصيغة الشرط مع ما سبق من صيغة القرض ظاهرة الرهن عقد لازم من  
 والايجاب فيه رهنتك هذا على الدين الفلاني وعلى كل جرعة وشروط خاصة فايد  
 لك ان ما تجدد من نأية يكون رهنا وان يوضع على يد العدل الفلاني التوثيق للدين  
 او ان يكون بيدك وان تكون وكيلاني ببيع بعد شهر ونحو ذلك والقبول المثلين ليد  
 قلت وارتهنت وما جري تجراه ويجري في الاحاب هذا وثيقة عندك  
 او هذا رهن عندك وكل ما ادبي هذا المعنى ويشترط وقوعه باللفظ  
 العربي الصحيح الصحيح مع القدرة والتطابق من الايجاب والقبول عدم  
 تاخر القبول بما يعتد به في العادة وكذا انما الماضي الذي هو صحيح في لفظه  
 الاشارة ولا يفتدح في ذلك خصوصية بهذا وثيقة عندك لان اسم الاشان  
 مع ما بعده مفيد لهذا المعنى وقد اطبقوا على الاكتفاء به هنا ولا يكفي شرط  
 الرهن في عقد البيع عن القبول لو اوجب الراهن الرهن عقيمة بغير فصل  
 ولو شرط فيه ان لا يباع الا باذن فلان مثلا او ان لا يباع الا بكذا افيده تردد وفي  
 البطلان قوة ولو شرط عليه الرهن في بيع فاسد فظن لزومه رهن فله الفسخ مثله

الرك  
 الاختصار  
 في زيان العين  
 والصفة

لفظه



ما لو ابرأت ذمة الزوج بظن صحة الطلاق فتبين الفساد او وهب من  
 واهبه بظن صحة الهبة الاولى ونحو ذلك وعقد الرهن قابل للشرط  
 اذ لم تكن منافية لمقصود العقد ولم يثبت في الكتاب او السنة ما يقتضي منعها  
 فلو شرط ان لا يباع اصلا لم يصح لمناقاة مقصود الرهن وكذا لو شرط بيع العبد المسلم  
 من كافر ولو شرط دخول التماز المتجدد في الرهن صح ولا يدخل بدونه على الاصح  
 كما لا يدخل الموجود ولو رهنه الى مدة معينة على انه ان لم يقضيه فيها في الاجل كان  
 مبيعا فكل من البيع ظاهر فاسد لكنه في وليس مضمونا في المدة لانه رهن  
 فاسد فيها بخلاف ما بعد ما قانه حسد مبيع فاسد ومن الاصول المقررة  
 ان كل عقد يترتب على صحته ضمان العين المقبوضة به على القابض على معنى  
 انها لو تلفت كان تلفها منه يضمن بفاسده وكل عقد لا يضمن بصحة  
 بفاسده وينبغي اذ رهن على الدين ان يرهن على كل جزء منه حذرا من تطرق  
 احتمال الاتقكال باء شي منه ولا يشترط لصحة الرهن قبض المهرتين العين  
 الموهونة على اصح القولين الصالح عقد لازم من الطرفين شرع  
 لقطع تنازع المختلفين وهو على انواع صلح بين المسلمين واهل الحرب  
 على ترك الحرب الى امد تقتضيه المصلحة وصلاح من اهل العدل واهل البغي  
 وصلاح بين الزوجين اذا خيف الشقاق بينهما يتولاها الحكمان من اهلها وصلاح  
 بين المختلفين في المال وقد جرى من المتعاملين لنقل عين او منفعة من غير  
 ان يسبق خصومة والصيغة في الجميع متقاربة فالاجاب صاحبك على ما  
 اتفق

استحققه في ذمتك من جميع الحقوق الشرعية بكذا ولو قال الآخر  
 صاحبك على ما استحققه في ذمتي من جميع الحقوق الشرعية بكذا صح  
 ولو اراد الصلح لقطع المنازعة ظاهرا خاصة قال صاحبك على قطع المنازعة  
 بيني وبينك من جهة كذا بكذا ويجوز الصلح على الاقرار والانكار والصلح  
 في نفسه وليس فرعا على شيء من العقود على الاصح الا انه يفيد فائدة عقد  
 خمسة الاول البيع وذلك فيما اذا كان بيدان عن فادعاء آخر او ادعى زنا  
 في ذمته فاقروضالحه على العين او الدين بما يتفقان عليه فان ~~في~~ الصلح  
 بمنزلة البيع في نقل الملك ومثله ما اذا صالحه على عين او دين ابتداء من  
 غير سبق خصومة بما يتفقان عليه الثاني الاجابة وذلك فيما اذا كان  
 المصالح عليه منفعة كما لو كان لاحد ما عند الآخر من او عين او منفعة فصالحه على  
 منفعة فان الصلح هنا يفيد فائدة الاجابة الثالث الابراء والحطية  
 وذلك فيما اذا كان له في ذمته دين فيقر به بصلاحه على انتقاط بعضه واعطاء  
 بعض وهو هنا يفيد فائدة الابراء الرابع العارية وذلك فيما اذا ادعى عليه  
 اودار من مثلا فاقوله باصحابها وصلاحه منها على احدها فانه هنا يفيد فائدة  
 الهبة الخامس العارية وذلك فيما اذا ادعى عليه دارا مثلا فاقوله بها  
 فصالحه على سكنها سنة فان الصلح هنا يفيد فائدة العارية واصل القولين  
 اللزوم فليس لصاحب الدار الرجوع خلافا للشيخ ويجب في الصلح التخلص



ما أبرأت ذمة الزوج بظن صحة الطلاق فتبين الفساد أو ذهب من  
 واهبه بظن صحة الهبة الأولى ونحو ذلك وعقد الرهن قابل للشرط  
 اذ لم تكن منافية لمقصود العقد ولم تثبت في الكتاب أو السنة ما يقتضي منعها  
 فلو شرط ان لا يباع اصلا لم يصح لمناقاة مقصود الرهن وكذا لو شرط بيع العبد المسلم  
 من كافر ولو شرط دخول التماز المحجود في الرهن صح ولا يدخل بدونه على الاصح  
 كما لا يدخل الموجود ولو رهنه الى مدة معينة على انه ان لم يقضيه فيها في الاجل كان  
 مبيعا فكل من الباع <sup>الرهن</sup> فاسد لكنه في وليس مضمونا في المدة لانه رهن  
 فاسد فيها بخلاف ما بعد ما فانه حسد مبيع فاسد ومن الاصول المقررة  
 ان كل عقد يترتب عليه صحة ضمان العين المقبوضة به على القابض على معني  
 انها لو تلفت كان تلفها منه يضمن بفاسده وكل عقد لا يضمن بصحة <sup>يضمن</sup>  
 بفاسده وينبغي اذ رهن على الدين ان يرهن على كل جزء منه حذرا من تطرق  
 احتمال الاتقكال باداء شي منه ولا يشترط صحة الرهن قبض المرتهن العين  
 المرهونة على اصح القولين <sup>الصالح</sup> عقد لازم من الطرفين شرع  
 لقطع تنازع المختلفين وهو على انواع صلح بين المسلمين واهل الحرب  
 على ترك الحرب الى امد تقتضيه المصلحة و صلح بين اهل العدل واهل البغي  
 و صلح بين الزوجين اذا خيف الشقاق بينهما يتولاها الحكمان من اهلها و صلح  
 بين المحلفين في المال وقد جرى بين المتعاملين لنقل عين او منفعة من غير  
 ان يسبق خصومة والصيغة في الجميع متقاربة فالأجواب <sup>صالحك</sup> على ما  
 استحق

استحقه في ذمتك من جميع الحقوق الشرعية بكذا ولو قال الآخر  
 صالحك على ما استحقه في ذمتي من جميع الحقوق الشرعية بكذا صح  
 ولو اراد الصلح لقطع المنازعة ظاهرا خاصة قال صالحك على قطع المنازعة  
 بيني وبينك من جهة كذا بكذا ويجوز الصلح على الاقرار والانكار والصلح  
 في نفسه وليس فرعا على شيء من العقود على الاصح الا انه يفيد فائدة عقود  
 خمسة الاول البيع وذلك فيما اذا كان بيدان عن فادعاء آخر او ادعى دينا  
 في ذمته فافرضالحه على العين او الدين بما يتفقان عليه فان <sup>الصلح</sup> الصلح ما  
 بمنزلة البيع في نقل الملك ومثله ما اذا صالحه على عين او دين ابتداء من  
 غير سبق خصومة بما يتفقان عليه <sup>عندنا</sup> الثاني الاجابة وذلك فيما اذا كان  
 المصالح عليه منفعة كما لو كان لاحد ما عند الآخر دين او عين او منفعة فصالحه على  
 منفعة فان الصلح ما يفيد فائدة الاجابة الثالث البراءة والحطيطة  
 وذلك فيما اذا كان له في ذمته دين فيقر به بمصالحه على انتقاط بعضه واعطاء  
 بعض وهو ما يفيد فائدة البراءة الرابع الهبة وذلك فيما اذا ادعى عليه <sup>عدين</sup>  
 اودارين مثلا فاقرله باحدهما وصالحه منهما على احدهما فانه هنا يفيد فائدة  
 الهبة الخامس العارية وذلك فيما اذا ادعى عليه دارا مثلا فاقرله بها  
 فصالحه على سكنها سنة فان الصلح ما يفيد فائدة العارية و اصح القولين  
 اللزوم فليس لصاحب الدار الرجوع خلافا للشيخ ويجب في الصلح التخلص



من الربا كما يجب التخليص في البيع على الاصح فلو تلف ثوبا قيمته ديناران لم يصح  
 ما لك على دينارين لم يصح ان كان العقد الغالب باصالح به بخلاف ما اذا تعدد  
 الجنس بان كان دراهم ودنانير ويصح الصلح على مثل حق الشفعة لاستقاطه  
 وعلى حق التجر واولوية سكنى المدرسه ونحوها وعلى اسقاط اليمين والخيار  
 وعلى اجراء الماء على سطوح الغيرة معلومة الضمان عقد ثمة نقل  
 المال من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن وصيغته صممت لك ما  
 ستحققه في ذمة زيد او تحلت لك او تكفلت او التزمت او انا ضمير  
 او ضامن او زعيم وما ادي هذا المعنى والقبول قبلت  
 او صممت او كفلت ونحو ذلك ولو قال اودي او احضر لم يكن ضمانا  
 ولا يكفي الكتاب ولا الاشارة مع القدرة على النطق ولا التلفظ بالصيغة  
 بغير العربية مع القدرة عليها الى اخر ما سبق بيانه مما يعتبر في العقود  
 اللازمة ويجوز الضمان حالا وموجلا فان شرط اجل وجب كونه مضبوطا  
 لكن ادراك الغلات وقدم الحاج ولو شرط بما لانا في مقتضى العقد  
 ولم ينسج منه شرعا صح ولزم كاشتراط الخيار مع تعيين المدة وكاشط  
 الاداء من مال بعينه فيبطل لو تلف بغير تفريط في وجهه وصيغته  
 الضمان الموجل والمشرط فيه الخيار ما سبق مع اضافة التاجيل و  
 اشتراط الخيار كقولك صممت لك الى كذا وشرطت لنفسي الخيار شهر امثالا  
 اولك وشرطت الاداء من المال لفلائي ونحو ذلك وضمان العهدة قد

جنس م

ومحور الاسرار  
وعقد الصلح كما  
محور السع م

يكون

يكون للمبتاع المشتري بان يضمن الثمن الواجب قبل تسليمه ضمان  
 عهدة ان ظهر عيب او استحق ونقص الصيغة فيه وقد يكون للمبتاع عن  
 المبيع بان يضمن الثمن بعد قبضه متى خرج المبيع مستحقا وكذا ارش عيب  
 المبيع ونقص الصيغة فيه **الحالة** عقد ثمة تحويل المال من ذمة الى اخرى  
 وصيغته العقد كل لفظ يدل على النقل والتحويل مثل حللتك على فلان  
 بكذا فيقول قبلت او اخلت ومثله قبلتك وذكر في التذكرة ابتعناك  
 الى اخر الصيغة ويشترط فيه كل ما يشترط في العقود اللازمة من الايجاب والقبول  
 وكونهما بالعربية وغير ذلك مما يشترط في باقي العقود الكفالة عقد  
 ثمة التعهد بنفس من عليه حق وان كان ذلك الحق للحضور الى مجلس  
 احكم وصيغته قريبه من صيغة الضمان فانه ضمان تعهد بالمال والكفالة  
 بالنفس وقول صممت لك احضان اما مطلقا او الى شهر او  
 2 الوقت الفلاني او تكفلت او التزمت باحضار او انا كفيل  
 حالا او موجلا لكن مع ضبط الاجل واطبق الاصحاب على انه اذا قال  
 انا كفيل على اني ان لم احضر كان على كذا لزمه الاحضار خاصة  
 ولو قال انا كفيل على ان على كذا الى كذا ان لم احضر لزمه المال خاصة  
 ولا يخفى انه لا بد من القبول والشرط الواقعة في هذا العقد ان لم  
 اذا كانت جائز كغيره من العقود اللازمة الوديع من العقود  
 الجائزة ثمة الاستئانة في الحفظ وكفى في الايجاب كل لفظ ذلك

من الطهر



الا ان كثر من الزيادة بالعمل او الزيادة فيه القراض عقد جابر من  
 الطرفين ثمرته جواز القارة بالمقدحضة من ربحه والاحباب قارضته  
 او صار ثبوتك او عاينك على هذا المال او المال الفلاني على ان الرخ  
 بيننا نصفين مثلاً والقبول مادل على الرضا ومما شرط فيه من  
 الشروط الجائز من البيع على وجه مخصوص او في جهة معينة او على شخص  
 معين او الى امد معين لم يجر للعامل تجاوز الوكالة عقد جابر  
 من الطرفين ثمرته الاستتابة في التصرف والاحباب كل لفظ دل  
 على الاستتابة في التصرف مثل استتبتك وكلتك او فوضت اليك  
 اوبع او اشتري كذا مثلاً او اعتق عبدك او زوجتي من فلانة  
 او طلقها ونحو ذلك ولو قال الوكيل وكلتي ان افعل كذا فقال نعم  
 او اشار بما يدل على الرضا في ذلك كفي الاحباب والظاهر ان  
 العقد الجائز كلك وكفي في القبول كل ما يدل على الرضا من قول  
 او فعل ولا يشترط فورته ونفسه بنفسه كل منهما فاذا افصح الموكل  
 اشترط علم الوكيل وكذا يشترط علم الموكل لو رد الوكيل وبدونه بقي  
 جواز التصرف بالادن بحاله وان لم يكن وكيل ولا محاسب ما يشرط  
 الموكل من الشروط الجائزة دون غيرها ويلزم الجمل لو شرطه فاتي الوكيل  
 بالعمل الذي يدل الجمل بمقابلته المستوي عقد لازم من الطرفين  
 على اصح القولين بشرطه ما اشتركت فيه العقود الثلاثة

والاحباب

بعين ما يركبه كل منهما  
 والاحباب عاملتك على المتسابقة على هذين الفرستين في متسابقة كذا  
 فيعين انتدأ وانتهى على ان من سبق من كان له هذه العشرة المبدولة  
 من مدت المال او من اجنبي او العشرة التي بذلها الاخر اذا كان كل منهما  
 قد اخرج عشرة ولو كان بينهما محلل قال على ان من سبق منا ومن المحلل  
 كان له ذلك والقبول مادل على الرضا لفظاً ولو كان رمية على عاملتك على  
 المراماة من موضع كذا الى الغرض الفلاني عشرين رمية على عن قوس  
 كذا ويعين جفسته بحث مساويان فيه وكذا التهم على ان من باد الى  
 اصابعه من عشرين كان له كذا مقول قلت الوقف عقد  
 بعينه تجبىر الاصل والاطلاق المنفعة ولفظه الصريح وقفت وحيست  
 وسبقت قولك والاولي اعتبار ما يدل على الوقف اليها مثل لبيع ولا يوجب  
 ولا يورث واما حرمت وتصدق وتابت فلا بد من اقرارها بما يدل  
 صريحاً على الوقف ويشترط القبول ان انتحضر الموقوف عليه اما اذا  
 وقف على جهة عامة ففي اعتبار القبول ممن له امر ما قول واعتباره اولى  
 ولا بد من القبض من معتبر قبوله في صحة الوقف باذن الواقف ولا يشترط  
 فورته انما اشترط فورته القبول كما يشترط في العقد ما اشتركت فيه العقود  
 الثلاثة ولكن في المستحذر ان نقول جعلت هذه المقتعة مستحذاً اذا اصابني  
 شخص صليح صحيحه على قصد القبض باذن الواقف او قبضه الحاكم بالحلية المعترية  
 في قتل مثاله وصرح اشترط ما لا ينافي مقتضى العقد اذا كان سابقاً واذا

فافهم  
 والاحباب عاملتك على المتسابقة على هذين الفرستين في متسابقة كذا  
 فيعين انتدأ وانتهى على ان من سبق من كان له هذه العشرة المبدولة  
 من مدت المال او من اجنبي او العشرة التي بذلها الاخر اذا كان كل منهما  
 قد اخرج عشرة ولو كان بينهما محلل قال على ان من سبق منا ومن المحلل  
 كان له ذلك والقبول مادل على الرضا لفظاً ولو كان رمية على عاملتك على  
 المراماة من موضع كذا الى الغرض الفلاني عشرين رمية على عن قوس  
 كذا ويعين جفسته بحث مساويان فيه وكذا التهم على ان من باد الى  
 اصابعه من عشرين كان له كذا مقول قلت الوقف عقد  
 بعينه تجبىر الاصل والاطلاق المنفعة ولفظه الصريح وقفت وحيست  
 وسبقت قولك والاولي اعتبار ما يدل على الوقف اليها مثل لبيع ولا يوجب  
 ولا يورث واما حرمت وتصدق وتابت فلا بد من اقرارها بما يدل  
 صريحاً على الوقف ويشترط القبول ان انتحضر الموقوف عليه اما اذا  
 وقف على جهة عامة ففي اعتبار القبول ممن له امر ما قول واعتباره اولى  
 ولا بد من القبض من معتبر قبوله في صحة الوقف باذن الواقف ولا يشترط  
 فورته انما اشترط فورته القبول كما يشترط في العقد ما اشتركت فيه العقود  
 الثلاثة ولكن في المستحذر ان نقول جعلت هذه المقتعة مستحذاً اذا اصابني  
 شخص صليح صحيحه على قصد القبض باذن الواقف او قبضه الحاكم بالحلية المعترية  
 في قتل مثاله وصرح اشترط ما لا ينافي مقتضى العقد اذا كان سابقاً واذا



تم الوقف بشرائطه لم يبطل بالتقابل والمقاسخ كحال من الاحوال  
 السكنى والرقبي والعمرى عقد لازم ~~ثمرة~~ ثمرته تسليم  
 الساكن على استيفاء المنفعة المدة المشترطة فان كانت مقرنة بالعمري  
 فهي عمري او بالاسكان فهي سكنى او بجهة معينة فهي رقبى عبارات شتى  
 والمقصود واحد ولا بد من ايجاب اسكنتك او امرتك او اوقيتك هذه  
 الدار مثلاً مدة عمر كاو عمري او شهراً وقبول هو ما دل على الرضا من الالفاظ  
 التي سبقت غير مره ويعتبر مودته وكوفاها بالعربية الى غير ذلك من الشروط  
 وصيغة الجيس حسنت عليك كذا مدة حياتك مقول قلت  
 وصغة الصدقة صدقت عليك او على موكلتك بكذا مقول قلت  
 وبما لا زمان من الطرفين فمشتراط فيهما ما سبق الهبة عقد يقيد  
 الملك وينفع على بعض الوجوه لا زماناً الا الى الزهرم والاحاب وهبتك  
 وملكك واهدت اليك وكذا اعطيتك وهذا لك وقبول قلت  
 ونحو الوصية عقد ثمرته بملك العين او المنفعة بعد الموت فلا يحاب  
 او صيدت بكذا او افعلوا كذا او اعطوا فلاناً بعد وفاتي او فلان  
 كذا بعد وفاتي او جعلت له كذا ولو قال عييت له كذا فهو كذا ينفذ مع  
 النية والقبول انما يكون بعد الموت ولا يشترط القول لفظاً بل  
 يكفي الفعل الدال عليه كالحاح عقد لازم من الطرفين وهو دائم متعة  
 وصيغة الدائم زوجتك او انكحك او متعتك نفسي بالف درهم  
 مثلاً ولو كان العاقد وكلها قال - روحك موكلتي الى اخر ما ذكر

ولو

ولو كان العقد مع وكيل الزوج قالت زوجت نفسي من من كلك ولا  
 تقول زوجتك نفسي بخلاف غير النكاح من العتق فانه يصح  
 ان يقال للوكيل بعتك فان الامر في النكاح مبني على الاحتياط  
 النائم وحل الفروج لا يقبل النقل ولو كان العاقد الوكيلين قال  
 وكلها زوجت موكلتي من موكلتك ولو كان العقد مع وكيل الزوج قال قلت  
 لموكلتي ومتي كان العاقد وكيل احد الزوجين او وليته فلا بد من تعيينه برفع الجهالة  
 اما بالاشارة او بالاسم المميز او بالوصف الراجع للاشتراك وصيغة المتعة زوجتك  
 او انكحك او متعتك نفسي وموكلتي فلا بد بقية هذا اليوم وهذا الشهر  
 مثلاً بعشرة دراهم فيقول قلت الى اخر ما سبق ولو قدم القبول على  
 الايجاب فلا كراهة على حوازه ولا بد من ايقاعه بالعربية الامع التقدير وكونه لفظ  
 الماضي كسائر العقود اللازمة ولو لم يذكر المهر في العقد صح في غير المتعة ولا  
 ينعقد النكاح بغير الالفاظ الثلاثة وصيغة التحليل احللت لك وطئ  
 فلا بد ارضه او جعلتك في حل من وطئها ولو اراد تحليل مقدمات الوطئ  
 خاصة كالنظر واللمس والتقبيل قال احللت لك النظر الى بدن فلانة اولمستها او  
 تقبيلها ولو كانت لشريكين وكلاهما في التحليل واحداً او قال كل واحد منهما احللت  
 لك وطئها ولا يلغي ان يقول احللت لك وطئ حصتي ولا بد من القبول  
 ولفظه مثل ما سبق ويعتبر مع احلال الشريكين فقولان التحليل كل قول  
 ولا يشترط تعيين مدة بل يكفي الاطلاق وليست صحيحة حكمة الى ان يمنع واذا  
 احل الوطئ حلت المقدمات دون العكس ويجوز ان يجعل عتق امته صداقها  
 فيعتقها وترزوها ويجعل العتق مهرها ولا فرق بين تقديم العتق والتزوج

سكنى  
 فقل الزوج فقلت فلاح  
 عدم الاعتقاد  
 والقبول  
 الزوج  
 فعلت  
 وكذا  
 يدل على  
 بالاحاب

والاصح  
 على لفظ  
 فلا ينعقد  
 الا باحد







قلم

ملصق الطب او السبع  
تحت الحسنة الفرح  
وكو اللاداع والنبك  
اما اجماع والوطن  
والمصنع انلا  
فانه لا بعد

المشترع مع الغير بالبدون

راحمه

الحمد لله  
دعائه

ان مول

سلطان بن امان

ان يقول الزوج اربع مرات اشهد بالله اني من الصادقين فيما رست فلاة  
او هذه اور وجعتي تحت ثيابي ثم يقول ان لعنة الله علي ان كنت من  
الكاذبين فاذا قال ذلك ترتب على المرأة الحد ولها ان تستقطه بان تقول  
اربع مرات اشهد بالله انه من الصادقين فيما رما في به فاذا قالت ذلك وعظما  
الحاكم وخوفها وقال لها ان عذاب الخلق الدنيا اهنون من عذاب الآخرة فان  
رجعت او نكحت عن يمين رجمها وان اصررت امرها ان تقول ان غضب  
الله علي ان كان من الصادقين وشرط ان يكون ذلك عند الحاكم  
او منصوب ولو تراخى جامع الشرايط وان شئ من صور حاز ولا بد من الخطب العربية  
مع الامكان واعتماد هذا الترتيب ورعاية لفظ الشهاد على الوجه المذكور ولذا  
لفظ الجلالة ولفظ اللعن والغضب ولفظ الصدق والكذب مع لام الابتداء والمواضع  
وسبق لعان الرجل وقتها عند لعان كل منهما العتق وصحة انت  
او هذا حر او عتيق لا يقع او معتق او ~~معتق~~ هذا هو هذا من حارة المقر  
او هذه ولا بد من وقوع اللفظ على جهة الانشاء فلو قال من انتم باحق انت حسن  
على قصد الاخبار لم تحقق خلاف ما لو قصد الانشاء للعتق ولو جعل قصده  
وامكن استغلامه رجع اليه وقبل قوله وان تقدم بحكم بالعتق مجرد الاحتمال ولو قال حر او  
ولا بد من كونه على وجه القرية وان صرح بها في الصيغة كان اكمل والايق  
بغير التخيير والاعتناق سواء كان صريحا بخلاف الرقية وازالة تعدد الملك  
او كناية نحو انت شايبه او لا سبيل عليك وكذا الايقع بالاشارة والكتابة  
الامع العري عن المطلق ولا يعتبر العربية مع القدره عليها ويجب فيها مراعاة  
ما في اللفظ وصورته ولا بد من انتفاع العتق على الجملة او على جزء شايه مثل ويشترط ان  
يصغر او يمشك خلاف ما لو قال بدل او حلك ولو قال بدل او حلك فلو وقع فلا تقع معلقة  
قوى التدبير عتيق المملوك بعد وفاة مولاه ومن جرى مجراه كمن جعلت شرط او صد

لوعط حنينة  
لعطه الكالمو  
فان رجع او بطل  
عن اكمال العمل  
حد وسقط  
اللعان وان  
اصرا من ان  
م



والموالاة بين  
العلماء

الزقزق

ولم يزل حرا

يا معني  
اسمع وان

قصد الاله

دشتر قاجار

سرطان

سنة ١٠٠٠

151

در شهر ماه صفر ۱۰۸۵ هجری  
در روز شنبه ۱۰ صفر ۱۰۸۵ هجری  
در شهر ماه صفر ۱۰۸۵ هجری  
در روز شنبه ۱۰ صفر ۱۰۸۵ هجری  
در شهر ماه صفر ۱۰۸۵ هجری  
در روز شنبه ۱۰ صفر ۱۰۸۵ هجری







الحكم بالحق

هذا على ان  
ان في صفة  
الشيء ان  
يقول على ذلك

عندي او ثبت حقك او انت قد قتت بالحق او دعواك باقية شرعاً  
يعد ذلك حكماً والحكم بالحق هو بالحق والحق من الحكم والحق  
المال في الدين ونحو مقاصد في جميع موضع الجواز لا يشترط فيه اللفظ  
بل يكفي الفعل المقتضى باليد على ذلك وكذا المملك للعبد الجاني  
عنه اخطا واما الاوت دار فليس من العقوق والافتاعات في شيء  
لانه ليس بانث وانا ما اجاب رجاء عن حق الزم للمخبر وضابطه كل لفظ  
وال على اشتغال ذمه المقر حق كقوله له على او عندي او في ذمتي او قبلي  
كذا بالعربية وغيره بشرط علم بدلول باللفظ ولو قال نعم او اجل عقيب قول  
المدعي عليك كذا فهو اقرار ومثله قوله عقيب صدقت او بررت او انا  
مفركت به او دعواك وكذا لو قال قضيتك اياه او بعينيه او وهبتيه او  
بعينه ونحو وكذا لو قال ليس عليك كذا فعلى ولو قال نعم ففي كونه اقراراً  
قولان اصحهما ان قال خلاف ما لو قال اقرته او اذنه او علق الاقرار  
شرط مثل الحكم على كذا ان دخل الدار او اذا طلعت الشمس وان كان السمع  
مشبه الله تعالى على الاصح الا ان يصرح بقصد التبرك وكذا لو قال اذا جاء  
راشتر الشرا الا ان يفسر بان ان قال مجمل ومثله ما لو قال ان شهد فلان  
فهو صادق وان شهد فانه لا يكون مقراً في شيء من ذلك ولو قال له في دارك  
او في مراكبي حله كذا فان قال حق واجب او سبب صحيح ونحو ذلك وان اطلق  
ففي كونه اقراراً قولان اصحهما نعم ولو ابرم الاقرار في سبب طرأ بالبيان ولو اقر  
بلفظ مبهم فهو انواع ولو استثنى من المبرم فله اقسام واحكام وجميع ذلك مذكور  
في معاني من كتب الاصحاب رحمهم الله تعالى فليطلب من سأل وليكن به اقراراً  
والحكم بالحق هو العلم بالحق كقوله محمد وال الطاهرين اسديت بها في كذا وكذا  
الاستم من سماعين ومسمعاً